آداب الرافدين – العدد (50) 1429هـ –2008 م

ردود ابن المُنيّر على الزمخشري

في القراءات القرآنية

أ.م.د. طلال يحيى الطوبجي (*)

المقدمة

لا تخفى على دارسي العربية مكانة تفسير الكشاف لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) إذ حوى هذا التفسير. مباحث لغوية ونحوية وبلاغية قيّمة، جعلت العلماء يتبارون في دراسته، ويلهجون في الثناء على مؤلفه، فهذا الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت 606هـ) يقول عنه: أما "صاحب كتاب الكشاف في التفسير فلا نزاع أنه كان في درجة عالية وأُبهة عظيمة في علم العربية".(1)

بيد أنه سلك في تفسيره منهج المعتزلة، وحاول نصرة الاعتزال بتأويل آيات القرآن كي تخضع لمعتقده، وتوافق ما يراه، فما يكاد يرى أدنى مناسبة لتقرير مذهبه حتى يسرع إليها موضحاً: ومقرراً، وتراه مدافعا ومؤولاً إذا كان النص عليه لا له.

(*) قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة الموصل.

(1) مناقب الشافعي: ص155، وتجدر الإشارة إلى أن بعض العلماء لم يرضوا عن الزمخشري، فأبن مالك ينعته بأنه نحوي صغير" ينظر: بغية الوعاة 134/1 في حين يصفه أبو حيان بأنه ضعيف في النحو" ينظر: البحر المحيط 230/4، ولكن كتابه المفصل وتفسيره الكشاف ينفيان عنه ذلك.

وقراءة متأنية للكشاف ترينا أن الزمخشري قد استوعب فيه"جميع ما كتبه جيل المعتزلة الذين تقدموه" (2) فجاء تفسيره صورة صادقة لآرائهم في تفسير القرآن.

غير أن من العلماء من لم ترضهم تلك الصورة الاعتزالية للتفسير، فتعقّبوا الزمخشري في كشافه يردون عليه آراءَه، ويناقشونه فيها، أو يزيلون عن كتابه ما به من اعتزال 000 فهذا – مثلاً – محمد بن علي الأنصاري الفاسيّ (ت 662هـ) قد "اختصر الكشاف وأزال عنه الاعتزال".(3)

وكان ممّن تصدى للكشاف أيضاً ابن المنيّر الاسكندريّ (4) (ت 683هـ) فتعقّب صاحبَ الكشاف في كثير من مسائل الكلام واللغة والنحو والبلاغة 0000 فكانت حصيلة ذلك كلّه كتابه: (الانتصاف من الكشاف).

وكان مما أخذه ابنُ المنيّر على صاحب الكشاف موقفه من القراءات القرآنية، فنقد عليه تخطئته لها، وبيّن الطريق الصحيحة التي يتوجب على النحاة أن يسلكوها تجاه القراءات كي لا يقعوا في هاوية تخطئتها، وحتى تتسق قواعدهم مع

---

(2) التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة: ص7.

(3) بغية الوعاة 1 / 181 – 182، وهناك ردود أخرى للعلماء ذكرها بروكلمان في كتابه تأريخ الأدب العربي 233/5 – 224.

(4) هو ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد الجذامي الاسكندري، المعروف بابن المنيّر، ولد (620هـ) وتوفي سنة (683هـ). له عدّة مصنفات وصل إلينا منها: الانتصاف من الكشاف، والتفسير العجيب في تفسير الغريب، وقد حققه: سليمان إبراهيم أوغلو، ونال به درجة الدكتوراه من كلية الإلهيات – بجامعة مرمرة. ينظر أخبار التراث المجلد(4) العدد 42-43 لسنة 1989ص16 وينظر في ترجمته: الديباج المذهب 243/1، وفوات الوفيات 149/1، وبغية الوعاة 384/1، وحسن المحاضرة 316/1، والوافي بالوفيات 128/8، وطبقات المفسرين للداودي 89/1، والنجوم الزاهرة 361/7، وشذرات الذهب 381/5، ومعجم المؤلفين 161/2

القرآن الكريم وقراءاته، فقال: "ليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة" (5). فكان هذا الموقف جديراً بالبحث والدراسة لاستنباط موقف الاسكندريّ من القراءات من خلال كتابه الانتصاف، فاستعنت بالله على ذلك000 ومن الله التوفيق.

موقف ابن المنيّر من القراءات

إن للقراءات مكانة لا تقل أهمية وقداسة عن القرآن الكريم، سواء أنظرنا إلى القرآن وقراءاته على أنهما حقيقتان متغايرتان، كما ذهب إلى ذلك الزركشي (6) (ت 794هـ)، أم على أنهما حقيقتان بمعنى واحد، كما ذهب إلى ذلك بعض المعاصرين.(7)

إلا أن أكثر النحاة ذهبوا إلى تضعيف قسم من القراءات، لأنها لا تتفق مع أقيستهم النحوية، ناسين أن على قواعدهم وأقيستهم أن تتبع القراءات وتسير في ظلها ، لا العكس.

وكان الزمخشري أحد النحاة السائرين في هذا الموكب(8)، " فهو مسبوق" (9) بهذا التصرف، إلا أن ذلك لا يعفيه من مسؤولية تصرفه الخاطئ هذا.

---

(5) الانتصاف من الكشاف 70/2.

(6) البرهان في علوم القرآن 318/1.

(7) القراءات وأثرها في علوم العربية 10/1.

(8) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: ص167-181، ومنهج الزمخشري في تفسير القرآن: ص172 – 179.

(9) أبو العباس المبرِّد وأثره في علوم العربية: ص43.

فتعقبه ابن المنيـّر (*) وهو صاحب" الباع الطويل في علم التفسير بالقراءات"(10)، يصحح له موقفه من القراءات، منكرا عليه طعنه فيها، ومرشدا إلى الموقف السليم الذي يجب أن يقفه النحاة تجاه القراءات.

وهو لا يدعو إلى هذا مدفوعاً بالعاطفة الدينية فحسب، بل انه يعزز رأيه بأدلة من النحو، لا ليثبت بها صحة القراءة – فهذا مبدأ يرفضه ابن المنيّر – بل ليبين أن ما جاء في بعض القراءات مما يبدو لأول وهلة مخالفاً لبعض الأقيسة النحوية، له وجه في العربية واستعمالاتها.

وموقف ابن المنيّر موقف صائب جداً، لأن ابن جنى (ت392هـ) ينعت الشاذ من القراءات بأنه" آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه" (11)، فما حسبك بالمتواتر منها؟

إن القراءات المتواترة – وأعني بها القراءات السبع التي دافع عنها ابن المنيّر – مما يجب أن يضعه النحوي نصب عينيه وهو يصوغ قواعد النحو، إلاّ أن قسما من النحاة – وللأسف – كان همهم الأكبر اطراد قواعدهم" مهما اصطدمت

(*) تجدر الإشارة إلى أنَّ خال ابن المنيّر هو الشيخ كمال الدين ابن فارس، شيخ الفرّاء. ولعل ابن المنيّر كان متأثراً بخاله في دفاعه عن القراءات واعتداده بها. تنظر ترجمة ابن فارس في: غاية النهاية 1/ 9.

(10) الديباج المذهّب، 1/ 244.

(11) المحتسب 33/1.

بالقراءة السبعية أوغيرها من القراءات"(12). وهذا موقف مرفوض، لأنه يؤدي إلى هدر مصدر كبير من مصادر الدراسة النحوية.(*)

ومن خلال قراءتنا كتاب الانتصاف نستطيع أن نقسم موقف ابن المنير من القراءات على قسمين، قسم ناقش فيه النحاة الذين استقى منهم الزمخشري جانباً من مادته في التفسير، ويتمثل هذا بموقف ابن المنيّر من المبّرد، وقسم ناقش فيه الزمخشري نفسه من خلال آرائه في القراءات وسنقف عند كلا القسمين بالتفصيل.

مع المبرد

إن القارئ لتراث المبـّرد (ت 285هـ) يرى جرأته في الإقدام "على تلحين القرّاء"(13)، وردِّ عدد من القراءات المتواترة، لأنها لا تتفق مع القياس النحوي الذي كان المبرّد يتعبد في محرابه.

وانتشرت آراء المبّرد في كتب النحو والتفسير، ومنها تفسير الكشاف، فعند تفسير الزمخشري لقوله تعالى: (ليس البرّ أن تولـّوا وجوهكم قبل المشرق

---

(12) سيبويه والقراءات: ص45.

(*) ذهب الدكتور حازم الحلي إلى "أن نقد النحاة للقرّاء أنما هو نقد للرواية، وليس نقداً للقراءة بعد صحة سندها" . ينظر: القراءات القرآنية بين النحاة والمستشرقين: ص 41، ويبدو لي أن نقد النحاة سواء أكان منصباً على القراءة أم الرواية فالنتيجة واحدة، لأن اتهام القراء بضعف الرواية يفتح الباب للطعن والتشكيك بكل مروياتهم وبالتالي بالقراءة نفسها.

(13) أبو العباس المبـرِّد وأثره في علوم العربية: ص43، وقد تتبع الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة موقف المبـّرد من القراءات في كتابه هذا بما يغني عن إعادة الكلام في هذه المسألة: ينظر: ص43-50.

والمغرب ولكن البـِرَّ من آمن بالله 000الاية) (14) نقل عن المبـّرد قوله: "لو كنتُ مـِمّن يقرأ القرآن لقرأتُ: ولكن البـَرَّ، بفتح الباء". (15)

ولم يعترض الزمخشري على هذا الكلام، ولم يناقشه، مما يستلزم موافقته عليه. لذلك انبرى ابـُن المنيـّر في الردّ على المبرّد قائلاً: (16) "هذا منقول عن المبرّد مـُصمـَّى بسهام الردّ، فان فيه إيهاماً بأن اختلاف وجوه القراءة موكول إلى الاجتهاد، وأنه مهما اقتضاه قياس اللغة جازت القراءة به لمن يعدُّ أهلا للاجتهاد في العربية واللغة".

ثمَّ ردَّ هذا المبدأ، ورفضه من أساسه، فهو "خطأ محض، فالقراءات سُنـّة مُتـّبعة لا مجال فيها للدراية". (17)

ثم شرع يقرر أن ما اختاره المبّرد ليس هو الأفصح في الآية، بل ان القراءة المستفيضة هي الأفصح، وهي التي تتفق مع سياق الآية، لان الكلام مـُصَدَّر بذكر البـِرّ الذي هو المصدر، فلو عُدِل إلى ذكر البـَرّ الذي هو الوصف، لتغيرت مطابقة الكلام، واختـّل نظام الآية، "لذلك كان تأويل الآية بحذف المضاف من الثاني على تأويل: بـِرُّ من آمن، أوجه وأحسن وأبقى على السياق". (18)

---

(14) البقرة: 177.

(15) الكشاف 218/1.

(16) الانتصاف 217/1.

(17) م. ن

(18) م. ن

وأنهى كلامه في الردّ على المبرّد باستحالة ما تخيله، فمن "ظنّ أنه يشقّ غبارا أو يتعلق بأذيال فصاحة المعجز للفصحاء، فقد سوّلت له نفسه مُحالا ومنتّه ضلالا".(19)

ونحن نتفق مع ابن المنيّر، فالقراءة سُنة متّبعة، ولا تجوز القراءة بالرأي، ولا بالتشهي، حتى ولو كان لذلك وجه في العربية، وما أجمل قول الفرّاء (ت 207هـ) إذ قال(20): "والقرّاء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحنَّ عندك تشنيع مشنع، مما لم يقرأه القرّاء مما يجوز"، وفي هذا المعنى أيضاً يقول ابن مجاهد (ت324هـ): "ولا ينبغي لذي لبّ أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة والسلف بوجه يراه جائزاً في العربية".(21)

وبعد هذا العرض لموقف ابن المنيّر من المبّرد، لسائل أن يسأل: هل ورد هذا القول الذي عزاه الزمخشري إلى المبّرد في أحد كتبه المطبوعة؟

والجواب: إني ذهبت أبحث في كتب المبّرد عن هذا النص لتوثيقه، ولكني لم أقف عليه، بل وقفت على رأي مخالف له، فالمبّرد يخرّج الآية على القراءة المستفيضة، إذ يقول في المقتضب(22): "وقوله عزّ وجل (ولكن البرّ من آمن بالله) الوجه: ولكن البِرَّ برُّ من آمن بالله، ويجوز أن يوضع (البَرّ) في موضع البار" ، يعني من باب الوصف بالمصدر للمبالغة.

---

(19) الانتصاف 217/1

(20) معاني القرآن 245/1.

(21) السبعة في القراءات: ص87.

(22) 231/3.

وورد ما يشبه هذا النص في الكامل (23)، وفي كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه.(24)

اذاً: هل ما حكاه الزمخشري عن المبرّد هو من الأقوال المعزوة إليه خطأ (*)؟ أقول: علينا أن لا نتسرّع في الحكم، فان للمبرد آثاراً مفقودة من ه ا ما هو في معاني القرآن، وما هو في إعرابه، فقد يكون هذا النص فيها، وقد لا يكون.

مع الزمخشري

إن تخطئة الزمخشري للقراءات القرآنية وردّه لها مسألة واضحة لكل من يقرأ الكشاف، وليس القصد هنا إيضاح هذه المسألة، بل إيضاح موقف ابن المنيرّ من القراءات من خلال مناقشته للزمخشري، وسأعرض هنا لموقف صاحب الكشاف من هذه المسألة أولاً ثم أعقبه بردّ الاسكندريّ عليه. فعند تفسير الزمخشري لقوله تعالى: (وكذلك زَيَّنَ لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم) (25)، قال: "وأما قراءة ابن عامر: قتلُ أولادَهم شركائِهم، برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً 000 فكيف في الكلام

---

(23) 287/1.

(24) ص32.

(*) هناك مسائل كثيرة عزاها النحاة إلى المبرّد، وفي المقتضب خلافها، وقد أحصى الشيخ عضيمة إحدى وسبعين مسألة من هذا النوع، ولكنه لم يشر إلى هذه المسألة ضمن ما أحصاه. تنظر: فهارس المقتضب 223/4 – 226.

(25) الأنعام: 137.

المنثور، فكيف به القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف(*) (شركائهم) مكتوباً بالياء".(26)

وهنا ثارت ثائرة ابن المنيّر00 فابن عامر (ت 118هـ) أحد القرّاء السبعة، وتخطئته تعني ردّاً للقراءة المتواترة00 وهذا ما يرفضه الاسكندريّ بقوة، لذا ردّ على صاحب الكشاف فقال: "لقد ركب المصنف في هذا الفصل مَتْنَ عمياء، وتاه في تيهاء. وأنا أبرأ إلى الله وأُبرئ حملة كتابه وحفظة كلامة ممّا رماهم به، فإنّه تخيّل أن القرّاء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً، فلذلك غلّط ابن عامر في قراءاته هذه".(27)

وطفق ابن المنيّر يقرر ان القراءة سنّة متبعة منقولة عن الرسول – صلى الله عليه وسلم ـ ، فلا يحق لأحد الطعن فيها، ولا سيما القراءات السبعية، وهذا" معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم".(28)

وذهب صاحبنا يلتمس العذر للزمخشري في قوله هذا، لأن قول خطير يُؤدي إلى الخروج من ربقة الدين، فقال: "ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين أعني علم القراءة وعلم الأصول، ولا من ذوي الفنين المذكورين، لخيف

(*) يعني مصاحف أهل الشام.

(26) الكشاف 70/2.

(27) الانتصاف 69/2.

(28) م . ن.

عليه الخروج من ربقة الدين، وأنه على هذا العذر لفي عهدة خطرة وزلة منكرة".(29)

ويوضح لنا ابن المنيّر السبب في موقف الزمخشري هذا: ، إذ" ما حمله على هذا الخيال الاّ التغالي في اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية، فظنها قطعية حتى يردّ ما خالفها".(30)

ولكن حتى الاقيسة النحوية لا تبيح لنا تخطئة هذه القراءة(*)، فلها في العربية وجه ومحمل يسوغانها، إذ" إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه وان كان عَسْراً"(31)، الا أنه ليس خطأ.

واستدل ابن المنيّر على صحة هذه القراءة بثلاثة أوجه هي:

1. إنَّ المصدر إذا أضيف إلى معموله فهو مقدّر بالفعل، وبهذا التقدير فانه يعمل، حتى ولو كانت إضافته محضة تشبيها بما كانت اضافته غير محضة.(32)

والذي خلص إليه ابن المنيّر من القول بأن إضافة المصدر هي إضافة غير محضة هو مذهب لبعض النحاة، إذ اختاره ابن برهان (ت 456هـ) وابن الطراوة (ت 528هـ) أيضا.(33)

---

(29) م. ن.

(30) م. ن.

(*) يقول ابن مالك: وقراءة ابن عامر" غير منافية لقياس العربية، على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها"، شرح الكافية الشافية 982/2.

(31) الانتصاف 69/2.

(32) ينظر: م. ن.

(33) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 272/4.

والحق أن هذا القول ضعيف، إذ إنَّ إضافة المصدر هي إضافة محضة (34)، اللـّـهم الا في حالة وقوع المصدر نعتاً:، فان إضافة تكون حينئذ غير محضة.(35)

وقد شعر ابن المنيّر بضعف هذا الوجه، فعقّب عليه في نهاية كلامه بقوله: "وما أجريناه في أدراج الكلام من تقريب إضافة المصدر من غير المحضة، إنما أردنا انضمامه إلى غيره من الوجوه التي يُدَلُّ باجتماعها على أن الفصل غير منكر في اضافته، ولا مستبعد من القياس 000 فلا يمكن استقلال الوجه المذكور بالدلالة".(36)

2. أما الوجه الثاني الذي استدل به ابن المنيّر على صحة القراءة فهو "اختصاص الجواز بالفصل بالمفعول بينه وبين الفاعل لوقوعه في غير مرتبته، إذ يُنوى به التأخير، فكأنه لم يفصل" (37)، وقاس ابن المنيّر هذا على تقدم المضمر على الظاهر إذا حلّ في غير رتبته، لأن النية به التأخير.

وعزز هذا القول بشاهدين عزاهما إلى أبي عبيدة (ت 210هـ)(38)، أولهما قول الشاعر:

---

(34) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 272/4، وشرح ابن عقيل 45/2، والنحو الوافي 3/3.

(35) ينظر:هامش النحو الوافي 3/3، 464/3.

(36) الانتصاف 70/2.

(37) الانتصاف 69/2.

(38) البيتان ليسا في كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة، وقد عزا ابن مالك الأول منهما لأبي عبيدة أيضاً، فلعلهما في كتاب آخر له. ينظر: شرح الكافية الشافية 986/2.

فداسهم دوسَ الحصادَ الدائسِ.(39)

وثانيهما قول الشاعر:

يَفْرُكْنَ حَبَّ السنبلِ الكنافجِ بالقاعِ فرْكَ القطنَ المحالجِ (40)

3. أما الوجه الثالث: فهو أن مما يقوى عدم توغل المصدر في الإضافة جواز العطف على موضع مخفوضه رفعا ونصبا.(41)

وكأني بابن المنيّر قد شعر بالراحة بعد تقريره لهذه الوجوه، فها هو يقول: "فهذه كلها نكت مؤيدة بقواعد منظرة بشواهد من أقيسة العربية، تجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة، وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة".(42)

ولم يكن ابن المنيّر الوحيد الذي نقد على الزمخشري موقفه هذا، بل هناك العديد من النحاة من معاصري الاسكندريّ أو ممن جاءوا بعده، نقدوا على صاحب الكشاف رأيه هذا، إما بالردّ عليه، أو بتصحيح قراءة ابن عامر

---

(39) عزاه العيني إلى عمرو بن كلثوم. ينظر: المقاصد النحوية 461/3، واستشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية 986/2، وصدره: وحلق الماذى والقوانس.

(40) البيت لجندل بن المثنى الطهوي في صفة جراد، ينظر: تهذيب اللغة 10 /419، وشرح الكافية الشافية 986/2، والمقاصد النحوية 457/3.

(41) ينظر: الانتصاف 69/2، وتجدر الإشارة إلى ان ابن كيسان حكى "عن بعض النحويين: انه يجوز أن يفرّق بين المضاف والمضاف إليه، إذا جاز أن يسكت على الأول منهما، لأنه يصير ما فرّق بينهما كالسكتة التي تقع بينهما". شرح ابن يعيش 23/3.

(42) الانتصاف 69/2 – 70.

وإجازتها، منهم: ابن مالك (ت 672هـ)(43)، وأبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) في تفسيره (44)، وفي كتابة ارتشاف الضرب من لسان العرب (45)، وجلال الدين السيوطي (ت 911هـ) (46)، والأزهري (ت905هـ) الذي ذهب إلى تحسين قراءة ابن عامر بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول: إذ قال: "وحسّن ذلك ثلاثة أمور: كون الفاصل فضلة، فان ذلك مسوّغ لعدم الاعتداد به، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدّر التأخير، من أجل ان المضاف إليه مقدّر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية. فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف".(47)

فهؤلاء النحاة رأوا (كما رأى ابن المنيّر) أن قراءة ابن عامر جارية على سنن العربية، وأنها ليست خارجية على القياس النحوي.

ولننتقل إلى نصّ آخر نستشف منه موقف ابن المنير من القراءات، فعند تفسير الزمخشري لقوله تعالى: (إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيرا) (48) قال: "وقرئ: سلاسل: غير منون، وسلاسلاً: بالتنوين، وفيه وجهان: أحدهما: أن تكون هذه النون بدلا من حرف الإطلاق، ويجرى الوصل مجرى الوقف، والثاني: أن يكون صاحب القراءة به ممّن ضري برواية الشعر، ومَرِنَ لسانُهُ على صرف غير المنصرف".(49)

---

(43) شرح الكافية الشافية 982/2.

(44) البحر المحيط 230/4.

(45) 535/2.

(46) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 294/4.

(47) شرح التصريح 57/2.

(48) الإنسان: 4.

(49) الكشاف 667/4.

وقد استمدَّ الزمخشري قوله هذا من الأخفش الذي يقول: "إن صرف مالا ينصرف مطلقا، أي في الشعر وغيره: لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا، يضطرون كثيرا لإقامة الوزن إلى صرف مالا ينصرف فتمرّن على ذلك ألسنتهم فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضا".(50)

وموازنة سريعة بين النصيّن السابقين ترينا أن الزمخشري قد استمدَّ فكرته من الأخفش ليطبقها على القراء 000 وهذا خطأ محض من صاحب الكشاف، لأن تنوين كلمة (سلاسل) في الآية السابقة قراءة سبعية، إذ قرأ بها كل من نافع، والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر، وإحدى الروايتين عن ابن كثير.(51)

فالزمخشري إذا يخطئ قراءة سبعية رويت عن أكثر من قارئ، وذلك "لأن معتقده أن القراءة المستفيضة غير موقوفة على النقل المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم في تفاصيلها، وأنها موكولة إلى اجتهاد القراء واختيارهم 000 فجعل تنوين (سلاسل) من قبيل الغلط الذي يسبق إليه اللسان في غير موضعه لتمرنه عليه في موضعه".(52)

ثم طفق ابن المنيّر يبين صحة هذه القراءة من ناحية العربية، فتنوين كلمة (سلاسل) جاء" على لغة من يصرف في نثر الكلام جميع مالا ينصرف إلاّ (أفعل)، والقراءات مشتملة على اللغات المختلفة"(53).

---

(50) شرح الرضي على الكافية 106/1 – 107.

(51) ينظر: السبعة في القراءات:ص663.

(52) الانتصاف 667/4.

(53) م. ن.

وهذه اللغة التي أشار إليها ابن المنيّر هي لغة لبعض العرب حكاها الأخفش (ت215هـ) والكسائي (ت189هـ)(54)، وأخذ بها الكوفيون.

ومن الغريب أن ينعت الغلاييني هذه اللغة بأنها، "لغة ضعيفة، لا يلتفت إليها"(55)، إذ يكفي ورودها في القراءات السبعية حجة على قوتها والاعتداد بها.

على أن من النحاة من عدّ تنوين كلمة (سلاسل) من باب التناسب، كقولهم: هنأني الشيء، ومرأني، والأصل: أمرأني (56)، وليس هذا غريبا إذ إنَّ رعاية التناسب بين الكلمات أمر مهم عندهم وان لم يصل إلى حد الضرورة".(57)

ولنقف عند نص آخر يوضح لنا موقف ابن المنيّر من القراءات من خلال مناقشته للزمخشري، فعند تفسير صاحب الكشاف لقوله تعالى: (فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرأوا كتابية اني ظننتُ أني ملاق حسابية" (58) قال: والهاء للسكت في (كتابية) وكذلك في (حسابية) و (مالية) و (سلطانية)، وحق هذه الهاءات أن تثبت في الوقف وتسقط في الوصل، وقد استحب ايثار الوقف ايثارا لثباتها(*) في المصحف".(59)

---

(54) إعراب القرآن للنحاس 573/3، وشرح الرضي على الكافية 107/1، والبحر المحيط 394/8، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 15/1، وشرح التصريح 227/2.

(55) جامع الدروس العربية 124/2.

(56) شرح الرضي 108/1.

(57) الفوائد الضيائية 213/1.

(58) الحاقة: 19 – 20.

(*) هذه اللفظة مكررة في الأصل.

(59) الكشاف 602/2 – 603.

واعترض الاسكندريّ على صاحب الكشاف في القول باستحباب ايثار الوقف(*) على الهاءات في الآيات السابقة، وتعليل ذلك بثباتها في خط المصحف، لأن القراءة لا علاقة لها بخط المصحف، فنحن نعلم قطعا أن القراءة غير رسم المصحف، لأن"القراءة مصدرها الرواية، والرسم مصدره طريقة الكتابة المعروفة اذ ذاك"(60)، وفات الزمخشري أن القراءة وجدت ورويت قبل تدوين المصاحف، فـ "تعليل القراءة بإتباع المصحف عجيب، مع أن المعتقد الحق أن القراءات السبع بتفاصيلها منقولة تواترا عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم، فالذي أثبت الهاء في الوصل إنما أثبتها من التواتر من قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، آيـُها كذلك، قبل أن تكتب في المصحف".(61)

وتأبى حساسية هذا الموضوع على ابن المنيّر الا ان ينبه على مقصد القائلين بهذا القول، إذ "ما نفسُ هؤلاء إلاّ إدخال الاجتهاد في القراءات المستفيضة، واعتقاد أن فيها ما أخذ بالاختيار النظري، وهذا خطأ لا ينبغي فتح بابه، فانه ذريعة إلى ما هو أكبر منه".(62)

(*) تجدر الإشارة إلى ان الوقف في هذه الآية هو وقف كاف، ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء: ص 362، والوقف الكافي هو: الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده" ، غير ان الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ، ينظر: المكتفى: ص109.

(60) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ص22.

(61) الانتصاف 603/4. ومع هذا فلا تعارض بين الرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم وموافقة رسم المصحف، ولهذا عُدّت موافقة الرسم من أركان القراءة.

(62) م. ن.

ثم يذكر ابن المنيّر أن (مفاوضة كتابية) جرت بينه وبين شيخه ابن الحاجب، حول الوقف على الهاءات، انتهت بتراجع ابن الحاجب عن رأيه.(63)

وقد يربط الاسكندريّ – في بعض الأحيان – بين استحسان الزمخشري لقراءة ما، و بين فكرة الاعتزال التي كانت مسيطرة على تفكير صاحب الكشاف، فعند تفسير الزمخشري لقوله تعالى: (إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) (64)، قال: "وقرأ أبو السمال بفتح الهمزة في (إما)وهي قراءة حسنة، والمعنى: أما شاكرا فبتوفيقنا، وأما كفورا فبسوء اختياره".(65)

فنلاحظ أن الزمخشري استجلب قراءة أبي السمال (66) واستحسنها، لأنه شعر أنها تخدم معتقدة 00 ولكن ابن المنيّر لم يدع المسألة تمر هكذا من دون تعليق وتنبيه، إذ شرع يبين أن سبب"استحسانه لقراءة أبي السمال لتخيله أن في التقسيم اشعارا بغرضه الفاسد، وليس كذلك، فان التقسيم يحتمل الجزاء: أما شاكرا فمثاب وأما كفورا فمعاقب، ويرشد إليه ذكر جزاء الفريقين بعد".(67)

---

(63) الانتصاف 603/4، ونلمح في هذه الحادثة أخلاق علمائنا الأوائل في التواضع والنزول عند الحق، فابن الحاجب يتراجع عن رأيه أمام رأي تلميذه ابن المنيّر، حينما لاح له أن الحق مع تلميذه.

(64) الإنسان:3.

(65) الكشاف 666/4-667.

(66) مختصر شواذ القراءات ص166، وينظر: معجم القراءات القرآنية 19/8.

(67) الانتصاف 666/4.

وكذلك نلمح اثر الاعتزال أيضا في تفسير الزمخشري لقوله تعالى (هنالك الولاية للهِ الحقِّ هو خير ثوابا وخير عقبا) (68) إذ قال: "قُر Qئَ (الحقُ) بالرفع والجر، صفة للولاية، والله، وقرأ عمرو بن عبيد بالنصب على التأكيد، كقولك: هذا عبد الله الحقَّ لا الباطل، وهي قراءة حسنة فصيحة، وكان عمرو بن عبيد من أفصح الناس وأنصحهم".(69)

ولم يرق لابن المنيّر هذا القول، لأنه يوهم "أن القراءات موكولة إلى رأي الفصحاء واجتهاد البلغاء فتتفاوت في الفصاحة لتفاوتهم فيها، وهذا منكر شنيع" (70)، فلا يجوز لأحد أن يقرأ الا ّ بما سمعه فوعاه، متصلا بالنبي الكريم صلى الله عليه وسلم .

ويوضح لنا ابن المنيّر سبب ثناء صاحب الكشاف على عمرو بن عبيد (ت 144هـ) بأن "الزمخشري لا يفوته الثناء على رأس البدعة ومعدن الفتنة، فان عمرو بن عبيد أول مصمم على إنكار القدر وهلم جرا إلى سائر البدع الاعتزالية، فمن ثمّ أثنى عليه".(71)

وابن المنيّر دائم التحذير من عمرو بن عبيد، اذ يقول عنه في موضع آخر "عمرو بن عبيد أول القدرية المنكرين للشفاعة فاحذره".(72)

---

(68) الكهف: 44.

(69) الكشاف 725/2.

(70) الانتصاف 725/2.

(71) م. ن.

(72) م. ن 444/3.

ويتضح لنا مما سبق أثر اعتزال الزمخشري في استحسانه لقراءة عمرو بن عبيد(73)، على الرغم من أن قراءة العامة هي الأفصح، لانهم" لا يتفقون على ترك الأفصح".(74)

وقبل مغادرة هذه المسألة أرى ضرورة التنبيه على نصين قيلا في حق صاحب الكشاف ومدى تأثير اعتزاله في موقفه من القراءات، اذ ذهب الجويني إلى أن "الزمخشري كمعتزلي يريد نصرة معتقده، يستجلب القراءة ويستعينها على إخضاع تفسير الآية لمذهبه"(75). في حين ذهب الشيخ عضيمة إلى ان الزمخشري كان أحد الذين شايعوا فكرة تخطئة القراءات" وليس لاعتزاله إصبع في هذا كما يتقوله عليه بعض العلماء".(76)

فيبدو لأول وهلة أن بين النصين شيئا من التناقض، ولكن إمعان النظر فيهما يرينا أن لا تناقض بينهما فالزمخشري يستجلب القراءة ليخضع تفسير الآية كي يوافق معتقده، أو يدافع عن بعض القراءات التي قرأ بها المعتزلة، ولكنه لم يخطّئ قراءة ما لأنها تخالف مذهب المعتزلة، بل كان يخطّئ القراءة إذا ما خالفت القياس النحوي الذي كان الزمخشري شديد التمسك به.

---

(73) الا أن الزمخشري – والحق يقال – كان يستبعد قراءة عمرو بن عبيد في بعض الأحيان: كما فعل مع قراءته لقوله تعالى: (الم)، اذ قرأ ابن عبيد بكسر الميم، فاستبعد ذلك الزمخشري. ينظر: الكشاف 335/1، ومختصر شواذ القراءات: ص19.

(74) الانتصاف 330/3.

(75) منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه: ص141.

(76) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية: ص293.

ولنقف أخيرا عند مسألة تحتاج إلى إيضاح، فعند تفسير الزمخشري لقوله تعالى: (وأتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) (77) قال(78): "وقرئ، (الارُحامِ ُ َ) بالحركات الثلاث 000 والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد0000 وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار، ونظيرها: فما بك والأيامِ من عجب(79).

فنلاحظ أن الزمخشري يصف جر الأرحام بالعطف على الضمير بأنه ليس بسديد، والجر قراءة سبعية، اذ قرأ به حمزة بن حبيب الزيات. (80)

ولكنا لا نقف على تعليق لابن المنيّر على هذا الكلام، وهذا يستلزم واحدة من ثلاث: فاما أن يكون ابن المنيّر موافقا لصاحب الكشاف فيما يقول، واما أنه لم يقف على هذا القول، واما أنه ردّ عليه ولكن تعليقه سقط من الكتاب سهوا بفعل النساخ.

فأما الاحتمال **الأول:** فهو بعيد جدا، لأن موقف الاسكندريّ من القراءات السبع موقف صارم لا يقبل المهادنة، كما تبين لنا في أثناء البحث، وأما **الثاني:** فهو بعيد أيضا، اذ يلوح لكل من يقرأ كتاب الانتصاف ان ابن المنيّر كان يتابع الزمخشري كلمة كلمة، فمن المستبعد أن لا يقف على هذه المسألة، فيبقى الاحتمال

---

(77) النساء: 1.

(78) الكشاف 462/1.

(79) البيت من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها، والبيت بتمامه:

فاليومَ قربّتَ تهجونا وتشتمنا فاذهِبْ فما بكَ والأيام من عجبِ ينظر: الكتاب 383/2، والإنصاف 464/2، وشرح ابن يعيش 78/3، وخزانة الادب123/5.

(80) السبعة في القراءات: ص226، والتبصرة في القراءات: ص179.

الثالث: وهو أن يكون الرد قد سقط سهوا بفعل نساخ الكتاب، ويبدو - والله اعلم- أنه هو الراجح.

وبعد000 فمن هذا العرض الموجز لموقف ابن المنيّر من القراءات القرآنية من خلال كتابه الانتصاف يتضح لنا ان الاسكندريّ كان شديد الدفاع عن القراءات المتواترة، فلا يقبل تخطئتها، أوردها، طالما ان سندها يُنميها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فلا اعتبار بعد ذلك لما يتقوله قسم من النحاة في حق القراءات من مخالفتها للقياس، لأن على النحاة أن يصححوا قواعدهم في ضوء القراءات، ومع هذا فان ابن المنيّر يوضح لنا ان لكل قراءة وجها في العربية والقياس، فهي ليست خارجة عن سنن العربية.

وهو يرفض الربط بين نشأة القراءات ورسم المصحف، لأن القراءة وجدت قبل تدوين المصاحف، وكأنه قد استبق الزمن ليردّ على بعض المستشرقين تخرصاتهم في هذا المجال.

وأخيرا لا نملك إلا أن نقول: رحمَ الله ابن المنيّر ما كان أفقهه في العربية وأسرارها، وفي القراءات ووجوهها.

Abstract

Ibn Al-Muneer Arguements againt Al-Zamakhshari in Qurānic Recitations

Dr. Talal Yahya(*)

This paper entitled "The Answers of Ibn Ul–Muneer to AL–Zamakhshari on the variation in the recitations of the Glorious Qur'an". It attempts to uncover Ibn Ul–Muneer's view of this variation though the objections he raised against Al – Zamkhshari's attitude as far as Qurānic recitations are concerned..

Ibn Ul-Muneer's view has two axes: first, variation is one of the essential bases on which grammatical rules should be established since it is the standard of grammar not the opposite. Secondly, the search for the linguistic basis for this variation through looking into correct Arabic dialects.

(*) College of Arts / University of Mosul.